خيار «المقاطعة» أو احتمالات «التقاطع»

«الإصلاح» و«الاشتراكي»: حسابات مؤجلة

• حزب الاصلاح، تحديداً، لا يمكنه مقاطعة «البرلمانية» المقبلة، بمعنى آخر لا يستطيع الحزب ألا يكون صاحب كتلة برلمانية تبقيه حاضراً في واجهة «المعركة الديمقراطية» وفاعلاً أساسياً في المشهد السياسي اليمني خلال سنوات الدورة البرلمانية، التي يمكن تقليصها الى أربع سنوات بحسب التعديلات الدستورية التي هي في طريقها الى قبة وقاعة البرلمان الحالي لاجازتها، بحسب الأغلبية البرلمانية التي تمنح «المؤتمر» امتيازاً دستورياً في هذا الصدد.

أمين الوائلي

○ استراتيجية اللقاء المشترك خلال المرحلة الراهنة من العراك السياسي اعطت أولوية الاستفادة الاعلامية من خيارات صاخبة يمكن ادخالها في قاموس المناورة طمعاً في مزيد من التضييق أو تقليص امكانات التوافق السياسي على أرضية مشتركة من الضمانات يمكن الوصول اليها خلال مفاوضات المشترك مع الحزب الحاكم.

○ في مقدمة الخيارات تلك، وأصخبها، التلويح بإمكانية مقاطعة الانتخابات النيابية المقبلة.. وتتعدد الاسباب والتفسيرات تحت هذا البند.

حتى لا يمكن الركون الى يقينية واحدة يمكنها رسم خارطة طريق مستقبلية لاحتمالات استخدام هذا الخيار أو المناورة به.

○ يظل حق الاحزاب في مقاطعة الانتخابات قائماً ومشروعاً.. واذا كانت أحزاب المشترك تنوي التجمهر حول خيار المقاطعة فإنها بذلك تقترف حقاً لا غبار عليه.. وسواءً أصدقت فيه أم كانت من الكاذبين فإن الوقت لايزال مبكراً كثيراً على مناقشة الأحزاب أولاً، في حقها المنصوص ديمقراطياً.. وأعني به حق المقاطعة من عدمها.. وثانياً، مناقشة خيار المقاطعة من حيث الفوائد أو الخسائر التي تعود على الأحزاب، وقبل ذلك مسوغات اللجوء الى الخيار المذكور وما اذا كان العدول عنه ممكناً في أحوال مختلفة.

○ قبل الخوض في تفاصيل جانبية يبدو أنها ترفية الى حد بعيد في هذه الساعة المبكرة.. يجدر بالأحزاب المعنية ألا تقف حبيسة خيارات انتحارية يمكنها تلافي الوقوع فيها بسهولة ويسر على بعد عام ونصف تقريباً من موعد الاستحقاق النيابي القادم.

○ وليس مهماً بعد هذا ما يمكن أو يُتاح للأحزاب اللجوء اليه من خيار آخر نهار اليوم السياسي.. فالأهم من المهم في هذه الأوقات هو ما يمكن للأحزاب عمله وانتاجه من أوضاع ومسوغات تعدد الخيارات أمامها وتضعها في موقع جيد يسمح لها بالرؤية وينتزع لها أفضلية مناسبة لاستخدام حق المشاركة أو اللجوء الى المقاطعة ساعة يحين الموعد نفسه.. وليس قبل ذلك بخمسة عشر شهراً أو أكثر.

○ ثم أن المرونة غير واردة بالمطلق في لجوء كيانات حزبية وتعددية الي ابرام صفقة مع المجهول الغائب أو المنتظر، فيما المعلوم الحاضر لايزال يعتمل ويتسع في أرجاء المشهد، ولايزال في وسع الجميع الدخول في معارك تفاوضية لا يحدها سقف.. وأغلب الظن هو أن أحزاب المشترك تمتلك خبرة معتبرة في انتزاع التنازلات واقتناص الصفقات التي تتيح لها قدراً أو آخر من الأرباح والمكاسب المعجّلة أو المؤجلة.

○ ما يثير حفيظة التكهنات، حقيقة، هو الرصيد الذي يقعد عليه كل طرف وحزب من الفرقاء الأعضاء في تكتل المشترك.. فالسيرة الذاتية والشخصية بكل حزب من أحزابه تزدحم بالصفقات الانفرادية، حتى في حالة انخراطها ضمن تكتل متعدد الألوان.. المواقف المعلنة ليست هي المحك الأخير أو الموقف الوحيد –دائماً.. ويمتلك الفرقاء خبرات متراكمة في هذا الشان، تجعلهم يتناولون شئون الشراكة الثنائية أو الجماعية فيما بينهم على قاعدة «الجمرة التي تشبه التمرة، أو التمرة المسكونة بجمرة»!

○ الحزب الاشتراكي اليمني مُني ذات استحقاق انتخابي –نيابي– قبل حوالي العقد من الآن –بدرس قاس لا يفكر في اجترار فداحته مرةً ثانيةً.. ويحتفظ الاشتراكيون بصاع ثقيل لم يتخلوا، أبداً، عن الرغبة في ردّه الى حلفاء اليوم وغرماء الأمس التسعيني القريب الى الذاكرة والبعيد عن الذكريات الحسنة!

○ وعلى ذلك.. لا يقول الاشتراكيون الصدق اذا هم تحدثوا، الآن.. أو من الآن، عن فكرة المقاطعة سيئة الذكرى والخبرة.. وبخلاف الاصلاح فإن الاشتراكي اليمني لديه حسبة أخرى يعمل بمقتضاها على اعادة ترتيب أوراقه واستعادة مواقعه التي ذهب جلها أو كلها لمصلحة الاصلاح.. سواءً في الدوائر النيابية أو المحلية أو حتى درجة الحميمية وخصوصية التقارب مع الحاكم وحزبه الشريك في الوحدة والأقرب الى النفس من الآخر.. الشريك في المشترك والمرحلة، لا أكثر!

ويبحث الحزب الاشتراكي عن فرصة أقرب لانتهازها وتسوية أموره وأرصدته من جميع النواحي.. وسيكون من الغباء أن يفرط الحزب بنيابية ٢٠٠٩م المقبلة باسم المقاطعة أو التقاطع مع الآخر– أياً كان.

○ بالتأكيد يناور المشترك من الآن بخيار المقاطعة ولا يحدث ذلك إلاّ بالاشارة الى مشروع التعديلات الدستورية المطروحة.. وهذا يشير قطعاً الى تباعد كبير بين الدال والمدلول.. كما يقرن موقف الأحزاب بالضدية من نص دستوري ملزم في حال مضت التعديلات في طريقها وأجازها البرلمان الحالي.. فهل يعني ذلك أن الأحزاب المعنية بالمقاطعة سوف تقاطع الدستور؟ أم أن الانتخابات غير الدستور؟!

○ في الحال، والاستقبال.. الاصلاحيون ليسوا هم اشتراكيو ٢٠٠٧م حتى يقعوا ضحية انتحار ديمقراطي مكلف.. ولا الاشتراكيون اليوم هم أولئك التسعينيون المندفعون الى حفرة مهدها المؤتمر ولكن الاصلاح كان هو من حفرها وعمقها لتسع الحزب وتزيد!

○ ووصولاً الى قادم الاستحقاق النيابي.. سوف تكون أشياء كثيرة وكبيرة قد حدثت وتغيَّرت الظروف والخيارات.. وربما نقول إن «اللعبة» برمتها مهيأة لشكل آخر من أشكال المزاولة والممارسة.

○ أما التلويح الذي يحتفي به الاصلاحيون أكثر من غيرهم بخيار المقاطعة فهو نوع من الدهاء الذي لا يبرأ من العجلة.. أو الغباء على أوفق الاحتمالات..

شكراً لأنكم تبتسمون..

ameen101@maktoob.com

الدعوة «المأزق»!!

محمد الجرادي

□ لم يكن «الاشتراكي» عند مستوى الدعوة الرئاسية المرحبة بعودة «قياداته» الموجودة في الخارج، وكل قيادات المعارضة هناك، ولم يتعامل معها على الأقل بكونها تتسق مع «المصالحة الوطنية» التي طالما كانت مطلب «الاشتراكي» حتى أول الطريق الى «المأزق المشترك».

○ اضطر الاشتراكي تحت طائلة هذا المأزق.. أن يهمس بتقليل خارجي للدعوة الرئاسية، فيما «الرفاق في الله» –مدافعهم تحديداً أوكلوا المهمة لحضرموت التي اختزلت ضجر وقلق «الاخوان» من احتمال عودة «الرفاق» حد نعت المعنيين بالعودة بـ«النساء»!! وهو ما جاء على لسان «الاصلاحي» محسن باصره.

○ توضيحات هذا الأخير التي اعقبت نشر الغسيل، فشلت في رد اعتبار –يستحق الذكر أو الاشارة– لكنها تالياً كانت جديرة بطمأنة الاشتراكي لشخصه ولحزبه «الصديق» أن البيض والعطاس اذا ما عادوا فلن يعودوا على حساب الآخرين!!

○ على أن ما فات الاشتراكي هو أن يرجو للقيادي الاصلاحي «قحطان» بالشفاء العاجل من صداع مفاجئ تعذرت حماسته مجدداً لاستدعاء لا انفصالية البيض، وغيره من قيادات الحزب بالتزامن مع الدعوة الرئاسية وبروز الصورة التي تجمع علي عبدالله صالح والبيض في لحظة ارتفاع علم الجمهورية اليمنية منشورةفي أولى صفحات يومية ١٤ أكتوبر.

بين الكثرة والندرة..

المسكوت عنه في أحوال الصحف

• زحمة مطبوعات.. تكتظ الأكشاك بالصحف لدرجة أنها صارت أكثر من مربعات البيع نفسها.
في الآونة الأخيرة شهد بلاط صاحبة الجلالة حمى اصدار العديد من الجرائد الجديدة لأول مرة.. حتى أنه لم يعد بالامكان احصاء العدد الحقيقي لها كون أغلبها غير مرخص.. في حين منحت وزارة الاعلام الحق لحوالي عشر صحف ومجلات جديدة خلال الأشهر الماضية من العام الحالي.

نجيب شجاع الدين

ثمة من يعتبر ذلك نتاجاً طبيعياً للتفاعل الايجابي للمواطنين مع تطبيق مبدأ حرية الرأي والتعبير عبر الصحف ودليل على أن اليمن تحرز السبق في مجال حرية الصحافة. بينما يعتقد آخرون أن هناك تحولاً غير عادي ظهر في المجتمع وأدى الى نهم واقبال شديدين على متابعة الصحف. وفي كل الأحوال.. حمى الاصدارات مجرد حالة مؤقتة ستزول حتماً وإن استمر التدفق بوتيرة عالية.. فما هي إلاّ أشهر قليلة حتى يغربل المجتمع القارئ هذه الصحف ليبقى الطلب من بينها على ما يستحق القراءة وتنصرف جهود الاصدارات الباقية لهدف مساعدة بائعي السمك والزلابيا.. وغيرهم في الحصول على ما يحتاجون اليه من ورق باسعار رمزية تنفيذاً للشعار القائل: «القراءة للجميع».

خدمة للمجتمع

لم تؤد الكثرة الى الاجادة والتنافس الجيد، بحسب التوقع بل عكس ذلك تماماً أدت كثرة الصحف الى ازدياد اساليب الاساءة، وتقديم خدمات غير مرغوب فيها ومستغرب منها.

تظل الصحافة عين المجتمع.. تنقل هموم المواطنين وتبحث في مشكلاتهم، ولكننا سنبحث في المساحة التالية عن مشكلات الصحف مع نفسها والمجتمع وهموم المواطنين تجاهها.

لكل شيء ما يبرره

إن المجتمع القارئ للصحف.. هو بالتأكيد مجتمع مستنير واع.. اكتسب من خلال تعلم القراءة والكتابة.. حاجة اشباع رغبَة المعرفة لما يدور حوله من أحداث وقضايا.

والقارئ اذا ما صارت تلك احدى احتياجاته الاساسية فإن علاقة وثيقة تنشأ وتربطه بالصحف باعتبارها تلعب الدور الأكبر في تغذية هذا الجانب.. غير أنه رغم وجود عدد كبير من القراء فإن اكثر الصحف اليمنية تتمثل مشكلتها الرئيسية في ألا أحد يقرؤها.

مبيعاتها دائماً منخفضة.. واذا ما باعت احدى هذه الصحف التي تعاني المشكلة ألف نسخة في عدد واحد فلن تنجح أية جهة من منعها عن اطلاق النار والزغاريد احتفاءً لذلك الحدث الفريد.

ما الأسباب التي تجعل من أغلب الاصدارات كما هي مكدسة على موائد الاكشاك ويقاطعها الجميع ويحرمونها على أعينهم؟!

يقال: إن الصحف تعرف منشأ الخلل والغريب أن بعضها تهتم بالبوار كونه مؤشر نجاح سياستها في تقليل عدد القراء وانصرافهم عن الصحف وتكوين انطباع سيئ.. في حين صحف أخرى لا تبالي أو ترى أن في الأمر ما يدعو للشعور بالألم والفشل، أو يدعو لمراجعة سياستها القائمة وموقفها المضحك المبكي المضلل الذي تنتهجه على صفحاتها خدمة لأحزاب.. فهي تلقي المسئولية على عاتق الآخرين.. ولكل شيء ما يبرره.. سيادة الأمية وارتفاع الاسعار أعمى أبصار القراء عنها خاصة أن قراءة هذه الصحف الجادة النافعة هم في معظم الاحيان من ذوي الدخل المحدود.

ولكي لا نظلم الجميع.. هناك فعلاً صحف جيدة الشكل والمضمون وتستحق المتابعة ولكن سوء التوزيع غير المقصود غالباً والمقصود أحياناً هو الذي أصابها بمقتل.

المشي على أربع والطبيب المداوي

كلما مر الوقت.. وفي كل اصدار لها.. تثبت العديد من الصحف هزالة وضعف الخطاب الاعلامي الذي تنتهجه ومدى انفصاله عن الواقع المعيش بكل تفاصيله.. ولهذا تظل أوراقها يتيمة
لا يأبه أحد لمحتوى القول.
وفي نظرهم يشبه القراء العارفون
لهذه الصحف بالحمل التابع لذئب حيث تتصف بمكر ومحاولة الظهور في مظهر الصحيفة الحرة التي لا تداهن ولا تناور بل تقول الحق والنقد الصحيح من أجل المصلحة العليا للوطن.. ولكن في أبسط واقعة تحدث يستنتج القارئ من خلال مواقفها أنها كانت تستغل الشعارات ويجدها متأهبة بضرب كافة المبادئ والثوابت الوطنية عرض الحائط سعياً وراء تحقيق مغنم تافه.. وهي محاولة مدعومة من قبل قوى سياسية داخلية مدعومة من قبل قوى خارجية حاقدة.

ومن الصحف التي يكرهها القارئ تلك البائسة التي تقدم كمية من الدعوات الهدامة وتصور اليمن والمواطن اليمني محروماً من التطور والتطوير وليس في الوجود أي شيء موجود سوى ما تراه.

وهناك جرائد تحمل القارئ كلما طالعها اثم لعن حرية الرأي والتعبير كونها تشتمل على آراء لا تصلح لأن تكون معبرة عن تطلع اليمنيين للمستقبل فهي تروج لعملة قديمة وخطوات عفا عليها الزمن وكأنها –أي الآراء المنشورة– صادرة من انسان يمشي على أربع ويحض غيره على الاقتداء به.

ولعل أسوأ ما تقوم به تلك الصحف هو ما تفعله يوم تفكر بالكتابة عن الوطن والمواطن.. أوضاعه، مشكلاته، متخذة وضع الطبيب الوحيد القادر على ايجاد الدواء الشافي.. فإذا هي لا تقدم إلاّ السم.

ميثاق شرف

يتفق المهتمون بشئون السلطة الرابعة أن هناك ثغرات كثيرة في قانون الصحافة والمطبوعات المعمول به حالياً مؤملين أن يتلافى القانون المنتظر اكمال تعديلاته كل الاخطاء السابقة والتي لا داعي للحديث عنها.

وكان وزير الاعلام الاستاذ محمد حسن اللوزي اكد في وقت سابق أن القانون الجديد جيد ويعزز حرية الصحافة.. إلاّ أنه اشترط على الصحفيين بايجاد ميثاق شرف متفق عليه كيفما كان المهم أن يتم تطبيقه.

هنا تكمن الحلقة المفقودة في دائرة النشاط الصحفي.. ميثاق الشرف، بالتأكيد سيغني عن أي قانون.. تعمل أية جهة وفي مقدمتها الصحف على احباطه.. وبالتأكيد اخلاقيات المهنة ستوجد التوازن الحقيقي والعادل بين حرية الصحافة ومسئوليتها.

لطالما تساءل البعض كيف يقبل الناس وجود قانون ينظم المرور وحركة السير في الشوارع ولا يوجد قانون ينظم العمل الصحفي.. ومع هذا فإن ميثاق الشرف يجب أن يولد قبل القانون.. وأهل الصحف اليوم مطالبة بالاجابة عن من هو الصحفي؟! وما هية الصحيفة؟! هل تعني شنطة بيد رئيس تحرير جاهل وأوراق توزع شهرياً لدعوة المؤسسات التجارية بالاعلان مع أطيب التحية وخالص الشكر والتقدير.. وإلاّ.. ؟!!

لدينا صحف أشبه بساحة حرب افتراضية يمكن من خلالها السب والشتم وتوجيه اصابع الاتهام لأشخاص ربما ليسوا بريئين وربما كان هناك أبرياء.

لدينا صحف مجهولة الاتجاه.. أحياناً تتجه نحو اليمين وتجبر طاقمها على الكتابة باليد اليمنى وحيناً تتجه نحو اليسار وتجبر طاقمها على الكتابة باليد اليسرى والأكل والشرب والسلام باليسرى أيضاً.

وهكذا تمد اليدين اليمنى واليسرى من أجل المال ومستعدة لتقبيل الأيادي والأرجل لمن يدفع أكثر.